

18 جوان 2015

منشور عدد ٤٨... 2015

الموضوع : حول التصرف في سيارات الإسعاف.

- المراجع :
- القانون عدد 75 لسنة 1991 المورخ في 08/02/1991 المتعلق بالنقل الصحي.
 - الأمر عدد 728 لسنة 1992 المورخ في 20/04/1992 المتعلق بضبط دورية الفحص الفني للعربات وإجراءاته وشروط تسليم شهادات الفحص الفني والبيانات التي يجب أن تظمها.
 - المنشور عدد 135 بتاريخ 24/12/1998 حول استعمال السيارات الإدارية وسيارات الإسعاف.
 - المنشور عدد 6 بتاريخ 11/02/2014 حول استعمال سيارات الإسعاف.

في إطار مزيد الإحكام في التصرف في أسطول سيارات الإسعاف يتم حاليا تنفيذ مشروع تركيز أجهزة المتابعة لهذا الأسطول عبر الأقمار الصناعية. (GPS / GPRS) .

وستتمكن هذه الأجهزة من المتابعة الحينية لسيارات الإسعاف وإنجاز تقارير أنشطة ومتابعة استهلاك الوقود والسرعة والمسار وكيفية القيادة... .

لذا، أذكر بوجوب الحرص على استغلال هذه التكنولوجيا بهدف حسن استغلال أسطول سيارات الإسعاف والمحافظة عليه.

وأذكركم كذلك بوجوب التقيد بمقتضيات التشريعات التي تنظم قطاع النقل الصحي والمشار إليها بالمرجع أعلاه وخصوصا فيما يتعلق بـ:

- ضرورة الحرص على متابعة الجانب الفني لسيارات الإسعاف من تفقد وصيانة قبل الاستعمال وبعد.

- الحرص على نظافة سيارات الإسعاف وصيانة مظهرها الخارجي والمحافظة على تجهيزاتها.

- وجوب عرض سيارات الإسعاف على الفحص الفني بصفة دورية حسب ما نصت عليه

مجلة الطرقات ونصوص تطبيقها.

- التقيد بالسرعة المحددة وعدم الإفراط فيها مهما كانت الأسباب.

- الإسراع في إجراءات التفويت في سيارات الإسعاف التي زال الانتفاع بها.

وأذكركم أنه يمنع منعا باتا استعمال سيارات الإسعاف في مهام أخرى غير التي أعدت من أجلها وهي نقل المرضى دون سواهم.

أما في يتعلق بسيارات الإسعاف التي أصبحت لا توفر فيها الموصفات لنقل المرضى وتستعمل لنقل الأشخاص والبضائع، يجب القيام بالإجراءات الالزمة لتحويلها لسيارات عادية بعد استشارة مصالح الوزارة مع وجوب إزالة الموصفات الخارجية لسيارة إسعاف.

وإني أولى بالغ الأهمية لتطبيق كل ما جاء بهذا المنشور وأدعوكم لتفعيل الإجراءات والتفقد لأسطول سيارات الإسعاف.

وزير الصحة
الإسكندر العابد

المُرْسَلُ إِلَيْهِمُ السَّيِّدَاتُ وَالسَّادَةُ

- أعضاء الديوان

- المديرين العامين والمديرين بالإدارة المركزية

للإعلام

- المديرين الجهويين للصحة

- المديرين العامين ومديرى الهياكل الصحية العمومية

- مديرى المراكز والمعاهد المتخصصة

- مديرى المحامع الأساسية للصحة

للتنفيذ والمتابعة